

السّاعون لربط حقوق الإنسان بصفقات السلاح



المقبل، ربما تأتي الإجابة بنفس الطريقة التي تفوه بها ماكرون في جراحة يحسد عليها.

يأتي الحسد من كون فرنسا، معروفا أنها بلد الديمقراطية والحرية، لم تخلج من الحديث عن المصالح التي تتقدم على قيم حقوق الإنسان، بصرف النظر عن وجهة المسوغات التي يجري تقديمها حول مصر، ومدى دقتها ومشروعيتها، والأجواء التي تتم فيها، حيث وجد ماكرون في قاعدة مكافحة الإرهاب مدخلا مقنعا لمحدثه لتبرير ما يوصف بالتنازلات، ومع تراجع حدة هذه المعركة لن يتغير خطابه، لأن القضية تتجاوز الصفة التي يستند عليها رافعو لافتات حقوق الإنسان بصورة مجردة. يعلم من يحملون بالربط بين الملفين أن تحقيقه صعب، وفي قول آخر ضرب من الخيال، لكنهم يدركون أن التكثيف وإنارة اللغط والصخب يمكن أن تضر مردودات سياسية، من خلال الضغط الشعبي على صناع القرار، فالمسألة لا تتعلق بدولة معينة لكنها تتعلق بدور يجيده البعض، ومهمة يرى أصحابها أنهم مؤهلون وأمناء عليها.

يتغافل مبعوثو العناية الحقوقية عن تصاعد التيار الشعبي في أوروبا وغيرها، وهو تيار لا تمثل حقوق الإنسان هماً قاسياً له أو وجعا يؤرقه ليلاً ونهاراً، على العكس يرى فيها المنتهون إليه أداة مزيفة ووسيلة ملوثة سياسياً، ولا يلقون لها بالا، ويؤدي التركيز عليها إلى نتائج في اتجاه مضاد يجعل من مستقبل المتصدين مشهد حقوق الإنسان قاتماً. تحول هذا الملف في وقت من الأوقات إلى مصدر ضغط، على كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية، وبتأثير دسمة في أيدي منظمات نشطة عاملة فيه، ومدخلاً رئيسياً على طاولة بعض الزعامات الغربية، مع ذلك لم تتبدل أحوال أي منهم، ومضى كل منهم في طريقه، وهو غير عابئ برود فعل الرافضين.

لم تتبدل الأوضاع، ليس لأن حقوق الإنسان شهدت تحسناً أو أن نظرة المنظمات الحقوقية تغيرت تجاهها، بل لأن هذه الدول نجحت في تجاوز المطبات والعراقيل ومضت إلى حال

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



لم تكن المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة بالطبع، التي تتم فيها محاولات ربط التقدم في حقوق الإنسان بمصر بصفقات السلاح أمام القادة الأوروبيين، وقد يأتي الرد على الفور مماثلاً لما قاله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في المؤتمر الصحافي المشترك، الذي عقده مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي الأسبوع الماضي، وأكد فيه على الفور عدم استعداده للربط بينهما.

يمثل التوصل من الربط إشكالية للمنظمات الحقوقية المؤثرة والعبارة للحدود، التي تنتظر للقضية من منظورها الأخلاقي فقط، حتى ولو انطوى على أغراض سياسية، وتتجاهل شبكة المصالح العريضة بين الدول، التي تنعكس في ارتفاع حجم الإنفاق في صادرات الأسلحة على مستوى العالم، ولا تعرف سوى بالمكاسب وما تتضمنه من عوائد على المستوى الاستراتيجي، فالصفقات تتجاوز العائد المادي المباشر.



ليس صحيحاً أن عقد الصفقات والتخلي عنها يتم بجرّة قلم ويتحكم فيها الرئيس وحده، فهي تجارة رابحة تقوم عليها مؤسسات عملاقة ومصانع تابعة لجيوش كبيرة ولها حسابات دقيقة وتقديرات عميقة

في كل مرة سيكرر السؤال مع مصر، أو غيرها، فهناك العديد من الدول التي سوف يجري تسليط الأضواء عليها في الملف الحقوقي، استثمرا لوجة أميركية منتظرة في هذا المجال عقب استلام الرئيس الأميركي جو بايدن للسلطة في العشرين من يناير

أن ضغوطهم غير مؤثرة كالمسابق، غير أن دورهم سوف يظل مطلوباً حتى لو خفت نجمه وتراجع تأثيره، ففي النهاية هناك منظومة قيم من الضروري الحفاظ عليها، بعيداً عن الدوافع السياسية الكامنة خلف رؤية المدافعين عنها، أو جرى ترسيخ فكرة رفض الربط بين حقوق الإنسان وصفقات السلاح، لأن الأخيرة وسيلة لغاية نبيلة. سوف يبقى الحاملون بالربط بين الجانبين على حالهم من الانتقائية والإزدواجية، لأن الدفاع عن حقوق الإنسان أوسع من صفقات السلاح، التي لا تستطيع الدول المصدرة والمستوردة الاستغناء عنها، ولذلك عليهم البحث عن ثغرات مقنعة لتكون هناك جدوى أو صدى لمهمتهم التي لا تخلو من مارب سياسية.

من يعتقدون أن الرئيس الديمقراطي باين قادر على ضبط دفة الأمور في الجانب الحقوقي، يتجاهلون الحالة التي سيدخلها الرجل بلاده، فهي بحاجة إلى ترميم سياسي واسع النطاق في الداخل والخارج، ومن ثم سيكون منشغلاً بضبط الخلل الذي ضرب الكثير من المناحي في الولايات المتحدة، وعليه ترميمها قبل أن يتزايد ثقلها، ما يستوجب المزيد من الصفقات العسكرية والقليل من حقوق الإنسان، وليس العكس.

ليس صحيحاً أن عقد الصفقات والتخلي عنها يتم بجرّة قلم، ويتحكم فيها الرئيس وحده، فهي تجارة رابحة تقوم عليها مؤسسات عملاقة، ومصانع تابعة لجيوش كبيرة، ولها حسابات دقيقة وتقديرات عميقة، في ظل أسواق مفتوحة في الشرق وأخرى في الغرب. يعلم من رفّعوا شعارات إنسانية هذه الحقائق كاملة، ويعلمون أيضاً

ترهن فيها بيع أسلحة بموجب بوصلة حقوق الإنسان تعني خسارة كبيرة، لأن غالبية الدول المتهمه بخروقات في هذا الملف تقبل بشراة على شراء الأسلحة، وبسهولة يمكن أن تتجه إلى قوى أخرى لا تعيا بهذا المقياس المطاط الذي يظهر ويتم الإنصات إليه عندما تكون هناك حاجة سياسية، أو دافع قوي يفرض اللجوء إلى المفردات الجذابة. عزز الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب مبدأ الصفقات قبل المبادئ، وصك منهاجاً سياسياً يُعلى من قيمتها على المستوى الدولي، الدرجة التي جعلت من استموا إلى خطاب ماكرون في حضور السيسي كأنهم يستمعون إلى صوت ترامب يتردد في الطرح والتفسيرات والمبررات، ما يشي بأن منهج الأخير وجد أذانا صاغية، وسوف يتم استخدام طريقته بعد رحيله، لأن ما يسمى بـ"الترابلية" صارت رابحة.

صنعتها، وصاغت المعادلة الداخلية بشكل يتناسب مع ظروفها، ورفضت الرضوخ لضغوط دول وإبتراز منظمات، أو حتى القبول بزيارات استكشافية، وتعاملت بصرامة مع المنتهدين، ووضعت حداً لكل من أرادوا لهذا الملف أن يصبح وسيلة للعصف. كما أن المتاجرة السياسية بحقوق الإنسان والإصرار على ربطها بصفقات السلاح، لعبت دوراً غير مباشر في التطور العسكري في الدول الثلاث، ولا أقول إن النبل من الحقوق أو الإسراف في القسوة البشرية يوفران بيئة خصبة للتقدم في سوق السلاح، لكن عدم الالتفات إلى الضجيج كان مهماً لرواجه، ولم نعد نسمع أن أي من الدول الثلاث الضالعة في صناعة الأسلحة المتطورة يجري تقييمه على أساس حقوق الإنسان. لم يعد الغرب نفسه محتكراً لهذه التجارة، وأي محاولة من جانب دولة

حنان عشراوي في استقالة متأخرة لم تقل شيئاً!

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وتفعيل منظمة التحرير وإعادة الاعتبار لصلاحياتها ومهامها واحترام تفويض اللجنة التنفيذية التي تعاني من التهميش وعدم المشاركة في صنع القرار، ولا بد من تداول السلطة ديمقراطياً عن طريق الانتخابات. النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى تجديد مكوناته ومشاركته الشباب، نساء ورجالاً، والكفاءات في مواقع صنع القرار، والإمانة تتطلب أن يتحمل كل شخص مسؤولياته ويقوم بمهامه بالكامل بكل إخلاص بما في ذلك إتاحة المجال للتغيير المنشود.

طبعاً لم تقل عشراوي، مع التقدير لها، ما هي الإصلاحات المطلوبة من وجهة نظرها، كما لم تقل ما هي الثغرات التي تعتور عمل المنظمة من وجهة نظرها، كما لم تذكر شيئاً عن أسباب تهميش المنظمة وعدم المشاركة في صنع القرار، ومن المسؤول عن تعطيل عملية الانتخاب، أما عن التغيير المنشود فبداً مجرد كلام غامض، أو مجرد تلميح، لا أحد يعرف مراميها حقاً.

بالتأكيد فإن الشعب الفلسطيني من حقه أن يسأل حنان عشراوي عن أسباب استقالته، لاسيما أن الأسباب التي ذكرتها كانت موجودة منذ اليوم الأول لوجودها في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (2009)، وهي جددت عضويتها قبل عامين فقط في الدورة 23 للمجلس الوطني الفلسطيني (رام الله 2018)، فلماذا قبلت عضوية اللجنة التنفيذية إذا؟ ولماذا استمرت كل تلك الأعوام؟ ولماذا جددت عضويتها قبل أقل من ثلاثة أعوام.

وباختصار فمن حق الشعب الفلسطيني على عشراوي، أو على شخصية بمكانتها، أن تكون أكثر وضوحاً ومسؤولية وشفافية إزاء شعبها، وإزاء حركته الوطنية، التي تشهد انتكاسة تلو أخرى، لأن الاستقالة لا تعفي أحداً من مسؤوليته، طالما كان في موقع المسؤولية، فكيف إذا سكت عن الواقع القائم كل تلك الفترة؟

في المنظمة، ولحال المنظمة بشكل عام، كي تضع الحقائق أمام الشعب الفلسطيني بكل مسؤولية وموضوعية، لكنها أثرت غير ذلك، أي مجاملة الوضع القائم، كان ذلك أهم من مصارحة الشعب الفلسطيني بالحقائق، وضمن ذلك إطلاعه على الكيفية التي يتم فيها صنع القرارات وصوغ الخيارات في قيادة منظمة التحرير، وكيفية إدارة المنظمة، من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص.

هكذا قالت عشراوي في استقالته "تهددت (تقصص أمام الرئيس) بالاقوم بالإعلان عن الاستقالة أو مناقشتها إلى حين انتهاء الإجراءات بالتوافق، ولكن وللأسف الشديد تم تسريب خبر الاستقالة بشكل غير مهني تضمن مغالطات واقتراءات.. أؤكد هنا تقديري واحترامي لموقف الرئيس وحرصه، ولكنني ما زلت متمسكة باستقالتي كنهائية هذا العام مع احترامي للمنظمة والقوانين السارية".



بعد 11 عاماً من عضويتها في اللجنة التنفيذية، علماً أن تلك الفترة شهدت أكثر فترات المنظمة تهميشاً، على كافة الأصعدة، وهو أمر يطرح على عشراوي، وعلى كل أعضاء اللجنة التنفيذية، سؤال الإنجاز في المنظمة على الصعيد الفردي أو الجمعي؛ أي على صعيد اللجنة التنفيذية كهيئة جماعية، إن وجدت فعلاً.

وطبعاً ثمة السؤال الأصلي عن طبيعة التنسيب للجنة التنفيذية من هيئة هي غير منتخبة أصلاً، أي المجلس الوطني الذي تتم تسميته بالتعيين، علماً أن جل أعضائه في السبعينات والثمانينات من العمر.

وقد جاءت استقالة عشراوي صامتة، أو لم تقل شيئاً، لأن بيان استقالته (المصور) لم يذكر أسباباً معينة، أو أنه حجب أكثر مما أعلن من أسباب، والفكرة أن شخصية مثل حنان عشراوي كان حري بها أن تقوم بمراجعة نقدية لمسيرتها أو لدورها في اللجنة التنفيذية

وكانت عشراوي من الشخصيات الفلسطينية البارزة في الضفة الغربية، أكاديمية وكأستاذة في جامعة بيرزيت، ثم كواحدة من وجوه الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وباعتبارها عضواً في الوفد الفلسطيني المفاوض إلى مؤتمر مدريد للسلام (1991) والناطق باسمه، وفي ما بعد كانت عضواً منتخبا في المجلس التشريعي في دورتيه (1996 و2006)، وفوق كل ذلك فقد أضحت عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ العام 2009، أي منذ 11 عاماً.

في المحصلة فقد أتت استقالة عشراوي متأخرة وصامتة، تقريباً، في أن واحد، فهي جاءت متأخرة لأنها أتت

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني



جاءت استقالة حنان عشراوي من عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يفترض أنها الكيان السياسي الموحد للشعب الفلسطيني والمعبر عن قضيته وقائد فكاحه، والتي من المفترض أنها المرجعية القيادية العليا للشعب الفلسطيني، متأخرة كثيراً، ولم تقل فيها ما يجب أو ما يفترض قوله، وفي الواقع فإن كل ما ذكر عن تلك المنظمة لم يعد في بال قيادتها، إذ أن تلك المنظمة أضحت بلا فاعلية، بعد تهميشها، وتراجع مكانتها لصالح كيان السلطة، وبحكم تراجع مكانة اللاجئين في العملية الوطنية الفلسطينية، بعد انتقال ثقل العمل الوطني الفلسطيني إلى الداخل، وأيضاً بحكم انزياح الخطاب السياسي الرسمي للمنظمة من الرواية التاريخية المتأسسة على النكبة (1948) إلى الرواية التي تتعلق بالصراع مع إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية في جزء من أرض فلسطين، لجزء من شعب فلسطين، في جزء من حقوقه، كان هذا الصراع بدأ مع احتلال الضفة وغزة في العام 1967.

وكانت عشراوي من الشخصيات الفلسطينية البارزة في الضفة الغربية، أكاديمية وكأستاذة في جامعة بيرزيت، ثم كواحدة من وجوه الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وباعتبارها عضواً في الوفد الفلسطيني المفاوض إلى مؤتمر مدريد للسلام (1991) والناطق باسمه، وفي ما بعد كانت عضواً منتخبا في المجلس التشريعي في دورتيه (1996 و2006)، وفوق كل ذلك فقد أضحت عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ العام 2009، أي منذ 11 عاماً.

في المحصلة فقد أتت استقالة عشراوي متأخرة وصامتة، تقريباً، في أن واحد، فهي جاءت متأخرة لأنها أتت